THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار
د. عمار عوض
Dr. Ammar Awad

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 136

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019

آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

المعنية

بالجمهورية العربية السورية

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2019/3/22

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أشكر السيدين ممثل الأمانة العامة ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ACABQ على تقديمهما التقرير ذي الصلة الوارد في الوثيقة رقم A/73/729 والمعنون : "التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018- 2019، المساعدة الإنسانية "آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية".

السيدة الرئيس،

اطلع وفد بلادي باهتمام على تقرير الأمين العام قيد النقاش، ومع تقديرنا لجهود معديه إلاّ أننا نود إبداء بعض الملاحظات والتحفظات على ما جاء في هذا التقرير، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً- تؤكد حكومة بلادي سوريا على موقفها المبدئي والثابت والمتمثل في تقديم المساعدات الانسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز، استناداً لواجباتها الدستورية. كما تجدد حكومة بلادي التزامها التام باستمرارها تعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها لإيصال هذه المساعدات، على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية التي أرساها قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية، ودور الدولة المعنية في الاشراف على توزيع المساعدات الانسانية داخل أراضيها، و مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

ثانياً- يرى وفد بلادي أنه كان من الأجدى لو تم استخدام المبالغ المالية الكبيرة المذكورة في التقرير لزيادة نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة عبر المنظمات الدولية العاملة من داخل الأراضي السورية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، لأن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على سيادة الدول، وليس على انتهاك هذه السيادة عبر إنشاء مثل هذه الآليات غير الشرعية ، والتي أثبتت التجربة أنها تغطي أقل من /٥%/ من الإحتياجات الإنسانية.

ثالثاً – لقد ثبت أن آلية الرصد عاجزة عن التحقق من وصول المساعدات الإنسانية العابرة للحدود إلى مستحقيها، وبالتالي فإن تلك المساعدات تصل إلى الأيادي الخطأ والمتمثلة بالمجموعات الارهابية وتنظيمي"داعش" و"جبهة النصرة" المدرجة على قائمة لجنة جزاءات مجلس الأمن وغيرهما من الكيانات والأفراد المرتبطين بهما، ناهيك عن قيام تلك المجموعات بفرض ضرائب على المساعدات التي تدخل عبر الحدود وتحديداً عبر باب الهوى، الأمر الذي يعتبر تمويلاً للإرهاب وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

رابعاً - تأسف الحكومة السورية لتجاهل الأمانة العامة حقيقة أن المعابر المشار إليها في التقرير هي نفس المعابر التي يتم من خلالها دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب و تهريب السلاح والعتاد لدعم الجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا، وبالتالي نرفض استمرار معدي التقرير في محاباة دول الجوار والإشادة بها في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود

كما تؤكد بلادي مجدداً على ما دأبت التأكيد عليه من استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الانسانية إلى مستحقيها، وهو ، للأسف، الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقاً.

خامساً - يسجل وفد بلادي اعتراضه على ورفضه لاستخدام التقرير مصطلح "السلطات المحلية"، التي دأبت الأمم المتحدة على استخدامه لوصف الجهات غير الشرعية التي تتعامل معها في المناطق غير المستقرة، كما نشدد على أن موافقة الحكومة السورية على إدخال المساعدات الإنسانية هو مبدأ قانوني وأممي أساسي نص عليه قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، الأمر الذي يستلزم عدم إقتصار ما تقوم به الآلية على إرسال إخطارات فقط للجانب السورين علاوة أن استخدام مصطلح " السلطات المحلية" يخل بمبدأ السيادة ويشجع النزعات غير الدستورية.

سادساً- إن الترويج للآلية هو جزء من ترويج إعلامي تقوده أطراف في الأمم المتحدة وخارجها لتبرير استمرار العمل عبرالحدود ودعم إدارته المتواجدة في مقرات المنظمات في دول الجوار، وذلك على الرغم من أنه بات واضحاً للعيان فشل آليات إدخال المساعدات عبر الحدود . كما أن تقارير مراجعي الحسابات الخاصة بمقار تلك المنظمات في دول الجوار لسوريا توثق وجود فساد مالي كبير فيها، مما جعلها مركزاً لعقد الصفقات التجارية الخاصة . لقد كان حرياً بمعدي التقرير أيضاً أن يضمنوه إشارة واضحة تفيد بأن مركز العمل الإنساني المتعلق بالأزمة في سوريا يجب أن يكون دمشق ، وليس في مكاتب مشبوهة في عمان وغازي عنتاب وغيرها.

وبهذا الصدد وفي ضوء نجاح الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها بتطهير المنطقة الجنوبية من رجس الإرهاب، وإعادة فتح معبر نصيب الحدودي، فلم يعد هناك أي ذريعة للأمم المتحدة ولغيرها في إستمرار عمل الآلية من الأردن، وذلك على النحو الذي جاء في تقرير الأمين العام .

سابعاً - يتحفظ وفد بلادي على ما جاء في الفقرتين المتعلقتين بهدف الآلية، والإنجازين المتوقعين، وذلك إنطلاقاً من موقفنا المبدئي الرافض لهذه الآلية، ولأن ما جاء فيهما يشكل خروجاً سافراً غير مقبول عن ولاية الآلية، والتي من المفروض أن يقتصر عملها على العمليات الأممية عبر الحدود وألا تتعداها إلى العمليات الإنسانية التي تتم داخل الأراضي السورية والتي هي من شؤون التعاون والتنسيق القائم بين الحكومة السورية والمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة. لذلك نطالب الأمانة العامة بإجراء تصويب رسمي بخصوص هذه النقطة.

وفي الختام، ونظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً، وللأسباب التي سنثيرها خلال المفاوضات غير الرسمية، فإن وفد بلادي يعرب عن تحفظه على تخصيص أية موارد مالية أو تعيين أي موظفيين في آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، وذلك حرصاً منا على تحسين الوضع المالي للمنظمة وعدم إهدار أموال الدول الأعضاء لتمويل آليات سياسية، لن تخدم في نهاية المطاف إلا الأجندات السياسية لبعض الدول المعادية لبلادي، لتبرير تدخلها في شؤونها الداخلية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً فاضحاً لمبادىء ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. **وشكرا السيدة الرئيس**،،،